

المؤسسات والنمو الاقتصادي

جامعة تيارت

١. أمين حواس

جامعة مستغانم

د. فاطمة الزهراء زرواط

Résumé	ملخص
<p>Le développement et la croissance économique ne peut être tracée à l'abondance des ressources et de Moyens financiers, mais dans la qualité de gérer des institutions de toutes sortes : les institutions économiques, institutions politiques, administratives éducatives judiciaires ils nous donnent une vision, claire de la performance économique du pays.</p> <p>Cette Recherche vise à mettre en évidence la Relation entre le développement des institutions et la croissance économique et cette étude montre également que pendant un demi-siècle seulement la croissance de la Corée du sud et la Corée du Nord à la récession grandissant, l'écart de revenu ,entre les deux partis d'un pays qu'il a été unifiée, pas de la géographie la culture , l'ignorance ne pouvait expliquer la divergence des résultats économiques des deux Corées. On doit s'adresser vers les institutions pour avoir la réponse.</p> <p>Mots-Clés : institutions ; la croissance économique ; la performance économique ; Corée du Sud ; Corée du Nord.</p>	<p>إن اختلاف مستوى التطور والنمو الاقتصادي بين البلدان لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى وفرة الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية بل في جودة إدارة المؤسسات بأنواعها: المؤسسات الاقتصادية، المؤسسات السياسية، الإدارية والتعليمية والقضائية فهي تؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد.</p> <p>يهدف البحث إلى إبراز العلاقة بين تطور المؤسسات والنمو الاقتصادي. أيضا هذه المقالة تترصد جوهر المشكلة المزمنة التي تعاني منها البلدان النامية و تدعم الفكرة القائلة بـ " أن البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة، والقواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد ".</p> <p>وقامت هذه الدراسة أيضا إظهار انه خلال نصف قرن فقط أدى نمو كوريا الجنوبية وركود كوريا الشمالية إلى اتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدًا فلا يمكن القول بان الجغرافيا، الثقافة، والجهل أن تفسر تباين الأداء الاقتصادي للكوريتين. علينا النظر في المؤسسات للحصول على الإجابة.</p> <p>الكلمات المفتاحية: المؤسسات، النمو الاقتصادي، الأداء الاقتصادي، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية.</p>

المقدمة:

في الاونة الاخيرة ، اصبح دور المؤسسات Institutions في تأثيرها على النمو و التنمية الاقتصادية احد اكثر المجالات حيوية في الاعمال التجريبية في الاقتصاد. وعلى الرغم من ان العديد من الباحثين قد اشاروا مرارا وتكرار الى دور المؤسسات في تفسير الاختلافات الحاصلة في مستويات الدخل بين البلدان (Wolf et al.,1955;North and Thomas,1973;North,1981,1990;Hall and Jones,1999;Rodrik et al.,2004;Acemoglu et al.,2001,2002,2005a,c)، إلا انه عادة ما ترتبط نظرية المؤسسات بالحائز على جائزة نوبل Douglas North. ووفقا

لـ North (1990,p.3) "المؤسسات هي قواعد اللعبة في مجتمع ما، او القيود التي وضعت انسانيا والمحددة لشكل التفاعل البشري" وحسب North ايضا يقصد بالمؤسسات " القيود الرسمية (القوانين، الدساتير)، غير الرسمية (العادات والتقاليد)، السياسات الحكومية (التنفيذ والعقاب) والتي تحدد التفاعلات بين المتعاملين الاقتصاديين". في هذا الجانب، يرى North and Thomas (1973) ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، هياكل الحوافز وتكاليف المعاملات. فالمجتمعات التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان فيما يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقبات البيروقراطية فيها محدودة و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، وبالتالي من المرجح ان تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد. اما المجتمعات التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية، محدودية اللجوء الى القانون، الفساد الشديد او المطالب البيروقراطية الخائفة، تجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق. وتشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاض في مستويات راس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاض في حجم التجارة والاستثمار الاجنبي (Maseland, 2013).

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لتحسين نوعية المؤسسات أن يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ؟

سنحاول من خلال طرح هذه الإشكالية إعطاء تفسيرات حول طبيعة العلاقة بين المؤسسات والنمو الاقتصادي، من خلال دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية مع وضع إشارة خاصة للطبيعة الديناميكية الممكنة للتأثيرات المؤسساتية فيهما.

1. الدراسات السابقة:

قدمت العديد من الدراسات التجريبية ادلة مقنعة لدعم الرأي القائل بان الاختلافات في المؤسسات تؤثر بشكل كبير على الاداء الاقتصادي للبلدان.¹ فعلى سبيل المثال، كشف Keefer and Knack (1995) و Mauro (1995) ان نوعية البيروقراطية، حقوق الملكية، الشفافية، والاستقرار السياسي في بلد ما كلها عوامل تساهم في النمو الاقتصادي بشكل ايجابي. اما Djankov et al. (2002) وباستخدام حواجز الدخول عبر البلدان كقياس للمؤسسات، كشف وجود علاقة قوية بين ذلك المقياس و النتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك معدل النمو الاقتصادي ومستوى التنمية. من ناحية أخرى، ركزت الدراسات حول محددات النمو الاقتصادي على دور المؤسسات السياسية، خصوصا الديمقراطية منها. ووجد العديد من الباحثين امثال De long and Shleifer (1993)، Jones and Olken (2005)، Larsson and Parente (2011) ان الانظمة الديكتاتورية تختلف في تحديد الاهداف وانتهاج السياسات، وان خيارهما كان لها تأثير كبير على الاداء الاقتصادي. في الوقت نفسه، يؤكد Glaeser et al. (2004) ان البلدان عادة ما تكون فقيرة بسبب السياسات التي ينتهجها الديكتاتوريون. مع ذلك، على الرغم من القيود التي تفرضها الانظمة الاستبدادية على العوامل الاقتصادية، فمن الممكن ان تكون المؤسسات الاقتصادية التي تختارها تلك الانظمة ذات اهمية اكبر مقارنة مع الانظمة الديمقراطية، والتي يتمتع الافراد فيها بحرية اكبر في متابعة الانشطة التي تعزز النمو الاقتصادي (Flachaire et al., 2013).

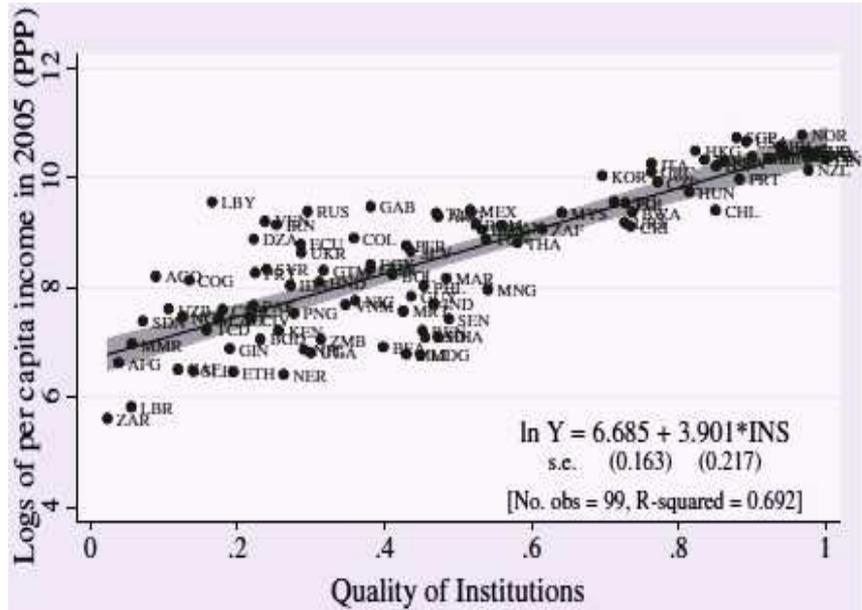
¹ - انظر على سبيل المثال : Mauro (1995), Kneef and Knack (1995), Olson (1996), Hall and Jones (1999), Chong and Calderon (2000), Acemoglu et al. (2001, 2002, 2005a, b), Raiser (2001), Easterly and Levine (2003), Dollar and Kraay (2003), Rodrik et al. (2004), Butkiewicz and Yannikaya (2006), Aixala and Fabro (2007, 2008), Lee and Kim (2009), Huynk and Jacho-Chavez (2009), Paakonen (2010), Haggard and Tiede (2011), Efendic et al. (2011), Peyton and Belasen (2012), and Neyapti (2012).

2. المؤسسات و الاداء الاقتصادي للبلدان:

بلا شك تعتبر المؤسسات احد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، بل ان العديد من الاقتصاديين يعتقدون ان المؤسسات (السياسية على وجه الخصوص) هي احد الشروط الاساسية المسبقة لنجاح التنمية الاقتصادية، مفترضين بذلك انها تمارس ادوارا اكثر اهمية حتى من الجغرافيا، الثقافة والانفتاح. في هذا الجانب، يشير William Easterly (2001,p.211)، الخبير الاقتصادي في البنك العالمي إلى أن "... قائمة العلاج التي فشلت البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) في الاستفادة منها تضم كل من المساعدات الخارجية، الاستثمار الأجنبي، التعليم، تنظيم الأسرة، مشاريع البنى التحتية العملاقة، المساعدات المشروطة، الاعفاء من الديون ... هذه الأنشطة ليس لها تأثير على عملية التنمية الاقتصادية في حالة ما اذا لم تفي هذه البلدان بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية ".

هناك رأي بديل يرى وجود علاقة سببية (ذات اتجاهين) بين مستوى التنمية والاختلافات المؤسساتية في البلدان. بعبارة اخرى، انه من الممكن ان الاقتصاديات التي تحقق نموا سريعا ان تطور مؤسسات أفضل؛ اي كلما ارتفع الدخل تتحسن نوعية المؤسسات. هذا الرأي وضع اصلا من قبل Lipset (1960) الذي يرى ان النمو الاقتصادي يؤدي الى وجود مؤسسات افضل بسبب تراكم راس المال البشري والاجتماعي. ويشير Glaeser et al. (2004) انه " كلما اصبح المجتمع غنيا، كلما تحسنت الفرص المؤسساتية "، اي كلما اصبح الافراد اغنياء، كلما طالبوا بالمزيد من المؤسسات العمومية - نوعيات جيدة للبيروقراطية، التنظيمات، المزيد من الأمن، القانون والنظام. وفي ادبيات العلوم السياسية، يرى Barro (1996) Persson (2004)، و Persson and Tabellini (2006) ان الديمقراطية تتبع مستويات الدخل، اي كلما اصبحت البلدان غنية، في المتوسط، تصبح ايضا اكثر ديمقراطية، و تمنح المزيد من الحريات السياسية لمواطنيها (Law et al.,2013). الشكل ادناه يوثق وجود ارتباط ايجابي بين نوعية المؤسسات وتطور نصيب الفرد من الدخل لعينة تتكون من 99 بلدا.

الشكل 01. متوسط نوعية المؤسسات (1996-2005) مقابل دخل الفرد لعام 2005



Source : Ang,(2013)

3. التمييز بين انواع المؤسسات :

يؤكد Acemoglu and Robinson (2012) بان " البلدان تختلف من حيث نجاحها الاقتصادي بسبب مؤسساتها المختلفة ، و القواعد التي تؤثر في كيفية عمل الاقتصاد، والحوافز التي تحرك و تدفع الناس .هذه جميعا هي في النهاية من نتاج السياسة ". ويميز Acemoglu and Robinson (2012) بين نوعين من المؤسسات الاقتصادية : " الاستخلاصية Extractive " و " الجامعة Inclusive ". فهدف المؤسسات الاستخلاصية هو ضمان ازدهار قلة من الافراد على حساب الاغلبية. اما هدف المؤسسات الجامعة هو السماح لكل شخص بالانغماس في الاقتصاد، على أساس متساو. فالاستبدادية والنظام القطاعي هما من المؤسسات الاستخلاصية. اما مؤسسات اقتصاد السوق القائم على حكم القانون هي من المؤسسات الجامعة. اما السمات المميزة للمؤسسات الجامعة هي الجمع بين التخطيط المركزي وبين التعددية: أي أنه يجب أن تكون الدولة قوية بما يكفي لإبقاء القوة الخاصة ضمن حدود معينة وأن تكون في الوقت نفسه خاضعة لسيطرة سلطة سياسية مشتركة على نطاق واسع. وتعتبر جميع الترتيبات السياسية الأخرى على أنها استخلاصية.

ويوثق Acemoglu et al. (2001) انه في عدد كبير من المستعمرات، خاصة الموجودة في إفريقيا، أمريكا الوسطى، وجنوب آسيا انشأ المستعمرون الأوروبيون فيها " المؤسسات الاستخلاصية ". هذه المؤسسات (التي تفسر على نطاق واسع) لم تقدم أي حماية للملكية الخاصة، ولم توفر أي ضوابط و موازين للحكومات. والظاهر ان هدف الاوروبيين من الاستعمار كان استخراج استخلاص الموارد بشكل او بآخر. هذه الاستراتيجية الاستعمارية وما يصاحبها من مؤسسات كانت نقيضة مؤسسات (جامعة) أسست في مستعمرات اخرى استقر فيها الاوروبيون بأعداد كبيرة كالولايات المتحدة، كندا، استراليا، ونيوزيلندا. تلك المستعمرات ركزت على تطبيق حقوق الملكية لشريحة واسعة من المجتمع، خاصة أصحاب الملكية الصغيرة، التجار ورجال الاعمال. هنا لايد من التأكيد على مصطلح " شريحة واسعة "، لأنه حتى في المجتمعات التي تمتلك اسوا المؤسسات، تكون حقوق الملكية للنخبة غالبا آمنة، لكن الغالبية العظمى من السكان لا يتمتعون بهذه الحقوق وتواجه عقبات كبيرة تحول دون مشاركتهم في العديد من الانشطة الاقتصادية. وعلى الرغم من ان استثمارات النخبة يمكن ان تولد النمو الاقتصادي لفترات محدودة، إلا أن حقوق الملكية لشريحة واسعة من السكان يمثل عاملا حاسما لاستدامة النمو الاقتصادي (Acemoglu, 2007).

4. محددات النوعية المؤسساتية :

يرى العديد من الباحثون ضرورة العودة الى الجذور التاريخية للمؤسسات الحالية، وذلك من منطلق ان الاختلافات الحاصلة في الظروف الاولية لها تأثيرات مستديمة على المؤسسات (Sokoloff and North et al., 2000 ; Greif, 1994, 2006 ; Bertola, 2010 ; Robinson, 2003). فبعض الاختلافات المؤسساتية يرجعها الباحثون إلى الأصول القانونية، التي تتحدد من خلال فيما اذا كانت المناطق تأثرت (بشكل غير مباشر) بالإمبراطورية الرومانية او تأثرت بتقاليد القانون العام الانجليزي (La ; Gleaser and Shleifer, 2002 ; Beck et al., 2001 ; Hall and Jones, 1999 ; Knack and Keefer, 1995 ; Stulz and Williamson, 2003 ; Porta, 1998, 2008). فعلى سبيل المثال، يرى Knack and Keefer (1995) و Hall and Jones (1999) أن الأوروبيين الغربيين تميزوا تاريخيا بمؤسسات ذات نوعية عالية تتمتع بحماية لحقوق الملكية، وإبرام للعقود بكفاءة. وعندما هاجر الاوروبيون الغربيون واستقروا في مناخات معتدلة مماثلة لوطنهم الأم، نقلوا هذه القيم

والمؤسسات معهم. وقد استخدم Hall and Jones (1999) نسبة السكان الذين يتحدثون بالانكليزية، ونسبة السكان الذين يتحدثون لغات أوروبا الغربية الأخرى كمحدد لنوعية المؤسسات. فوجود نسبة عالية من السكان الذين يتحدثون الانكليزية واللغات الأخرى لأوروبا الغربية هو دليل على الوجود القوي للأوروبيين الغربيين في ذلك البلد، وبالتالي نوعية مؤسسية أفضل.

أما الخط الآخر للأدبيات فيحتاج بالعوامل الجغرافية والمناخية. ويعتقد الباحثون ان العامل الحاسم وراء اختيار المستعمرين لمسار المؤسسات الاستخلاصية او الجامعة يرجع إلى مدى استقرارهم (استيطانهم) بأعداد كبيرة. ففي المستعمرات التي استقر فيها الأوروبيون، تم تأسيس المؤسسات لتحقيق مصالحهم المستقبلية، في حين أن الهدف في المستعمرات التي لم يستقروا فيها انشاء جهاز الدولة عالي المركزية، ومؤسسات أخرى مرتبطة بها تتمتع السكان الاصليين وتسهل استخراج الموارد في المدى القصير. على أساس هذه الفكرة، يشير Acemoglu et al. (2001) إلى انه في المناطق الاستوائية واجه الأوروبيون معدلات وفيات عالية بسبب انتشار الأمراض كالمالاريا، الحمى الصفراء وغيرها. هذا منع الاوربيين من الاستيطان في بيئة استوائية وصبحت عملية استخراج الموارد النشاط الوحيد تقريبا. ومن اجل دعم هذه الأنشطة، أقام المستعمرون في المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية مؤسسات استخلاصية. من ناحية أخرى، استقر المستوطنون الأوروبيون بأعداد كبيرة في المناطق المعتدلة، وأقاموا مؤسسات تتميز بحماية عالية لحقوق الملكية، و ابرام العقود بكفاءة. وقد استمرت هذه المؤسسات التي انشأها المستعمرون في النشاط حتى بعد الاستقلال. وبالتالي، يمكن استخدام معدلات وفيات المستوطنين في الماضي كمحدد للاختلافات المؤسسية الحالية فيما بين البلدان.

في عمل آخر، يرى Acemoglu et al. (2002) ان قرار المستوطنين في البقاء اعتمد أيضا على معدل التحضر قبل عام 1500، بداية مرحلة الاستعمار، وبالتالي يمكن استخدامه كمحدد للنوعية المؤسسية. ووفقا لهذه الحجة، وجود كثافة عالية للسكان في المستعمرات ضبط إمكانية الاستيطان للمستعمرين الاوربيين، فأقاموا مؤسسات استخلاصية لأنها كانت أكثر ربحية لهم بمساعدة السكان الاصليين، إما من خلال التواجد معهم و استخدامهم في المزارع أو المناجم، أو من خلال النظام القائم على فرض الضرائب والجزية، ودون الحاجة إلى إرساء حماية شاملة للملكية الخاصة في المجتمع. من ناحية أخرى، شجع انخفاض معدل التحضر والكثافة السكانية في المستعمرات الاوربيين على الاستيطان بأعداد كبيرة وبناء مؤسسات لحماية حقوق الملكية. وقد استخدمت الدراسة معدل التحضر قبل عام 1500، مقاسا بكثافة السكان، كمحدد للمؤسسات ووجدت أثرا قوية للمؤسسات على التنمية الاقتصادية.

وتبرز دراسة Rodrik et al. (2004) أيضا تأثيرات قوية للمؤسسات على التنمية الاقتصادية، باستخدام نموذج انحدار عبر البلدان مع مستوى دخل الفرد كمتغير تابع. وبعد التحكم في متغيرات المؤسسات، الانفتاح التجاري، الجغرافيا، وجدت الدراسة أن المؤسسات هو المتغير الوحيد المعنوي إحصائيا مع الدخل. في دراسة مماثلة، يبرز Easterly and Levine (2003) عدم وجود آثار مباشرة للجغرافيا والسياسة على الأداء الاقتصادي إذا أدرجت النوعية المؤسسية كمتغير التحكم. ووجدت الدراسة أن القناة الوحيدة التي تؤثر الجغرافيا من خلالها على الدخل هي النوعية المؤسسية.

من جانب آخر، تقوم دراسة Engerman and Sokoloff (2001) بتتبع أصول تجارب النمو المتناقضة في الأمريكيتين الشمالية والجنوبية. وترى الدراسة أن المستعمرات الاستيطانية في الأمريكيتين تختلف بشكل كبير من حيث وفرة عوامل

الإنتاج والظروف الأولية المتناقضة. فالظاهر إن الظروف الأولية قد أثرت على مسار التنمية في هاتين القارتين عن طريق المؤسسات الاقتصادية والسياسية. وبالتالي، التناقض في الشروط الأولية يفسر التباين في أداء نموها.

في هذا الصدد، يقول Engerman and Sokoloff (2001):

" ان النظر إلى نصف الكرة الغربي عبر مجموعة من المستعمرات الأوروبية في العالم الجديد يشير إلى انه على الرغم من وجود العديد من التأثيرات، إلا أن وفرة عوامل الإنتاج او الظروف الاولية كانت لها تأثيرات عميقة ودائمة على تطور المؤسسات الاقتصادية، هياكل الاقتصاديات الاستعمارية، وفي النهاية على مساراتها للتنمية المؤسساتية والاقتصادية على المدى الطويل. وفي حين بدا كل شيء مع وفرة الاراضي والموارد الاخرى نسبيا إلى العمل، وعلى الاقل بعد التزوح الاولي للسكان، اختلفت الجوانب الأخرى لوفرة العوامل، ساهمت في تحقيق اختلافات كبيرة في توزيع ملكية الاراضي، الثروة، والسلطة السياسية".

ويرى الباحثان ان الظروف المناخية في الشمال كانت مواتية للدمج بين زراعة الحبوب وتربية المواشي التي اظهرت محدودية وفورات الحجم في الانتاج، هذا شجع على تطوير المزارع الصغيرة وحجم سكاني متحانس نسبيا من حيث توزيع الثروة والسلطة السياسية. كانت النتيجة وجود مؤسسات افضل لصالح توسيع نطاق الحصول على الفرص الاقتصادية، اسواق محلية اكثر اتساعا، وتحقيق نمو افضل بشكل عام. في المقابل، تميزت امريكا الجنوبية والكاربي بوفرة الموارد المعدنية، مناخ و تربة تساعد على زراعة المحاصيل التجارية مثل السكر، التبغ، والقطن. لاستغلال هذه الموارد، والتي تتميز بوفورات حجم كبيرة في الانتاج، قام المستعمرون بإنشاء شركات كبيرة للتعددين ومزارع تشغل العمالة الرخيصة والعيبد. ادى ذلك الى ظهور مجتمع ظل جزء كبير فيه من السكان الفقراء لا يتمتعون بحقوق سياسية او اقتصادية، بينما سيطرت نسبة قليلة من السكان على الثروة. وقد ادى ارتفاع مستوى عدم المساواة في توزيع الثروة والسلطة السياسية إلى خلق مؤسسات ذات طابع "استخلاصي" استغلالي و ظالم للغاية. وقد استمرت هذه المؤسسات في النشاط على مر الزمن مما تسبب في استمرار و اتساع عدم المساواة و انعدام النمو. وبرز مثال على ذلك، ملكية الاراضي المسيطر عليها من قبل مجموعة قليلة من الافراد وعدم المساواة الكبيرة في المكسيك، كولومبيا والبيرو خلال الفترة الاستعمارية و بعدها.

بالرجوع مرة أخرى الى Acemoglu and Robinson (2012)، واللدان يفترضان أن المؤسسات السياسية الاستخلاصية ستخلق مؤسسات اقتصادية استخلاصية، في حين أن المؤسسات السياسية الجامعة ستخلق مؤسسات اقتصادية جامعة². فضلاً عن ذلك، يخضع هذان البديلان معاً لتغذية راجعة إيجابية. فإذا تحكّم عدد قليل من الافراد في المؤسسات السياسية، فإنهم سيتلاعبون باللعبة الاقتصادية حتى تكون لمصلحتهم. وهذا بدوره يعطي أصحاب السلطة حافزاً من أجل القتال في سبيل الحفاظ على السلطة ويعطي الآخرين الحافز لإزاحتهم عن السلطة. وستكون اللعبة السياسية في ظل المؤسسات السياسية الجامعة أقل انشغالاً بالشحناء إلى حد كبير وبالتالي تكون أكثر استقراراً، على اعتبار أن الناس يستطيعون الحصول على مستوى عال من المعيشة من خلال التبادل الطوعي

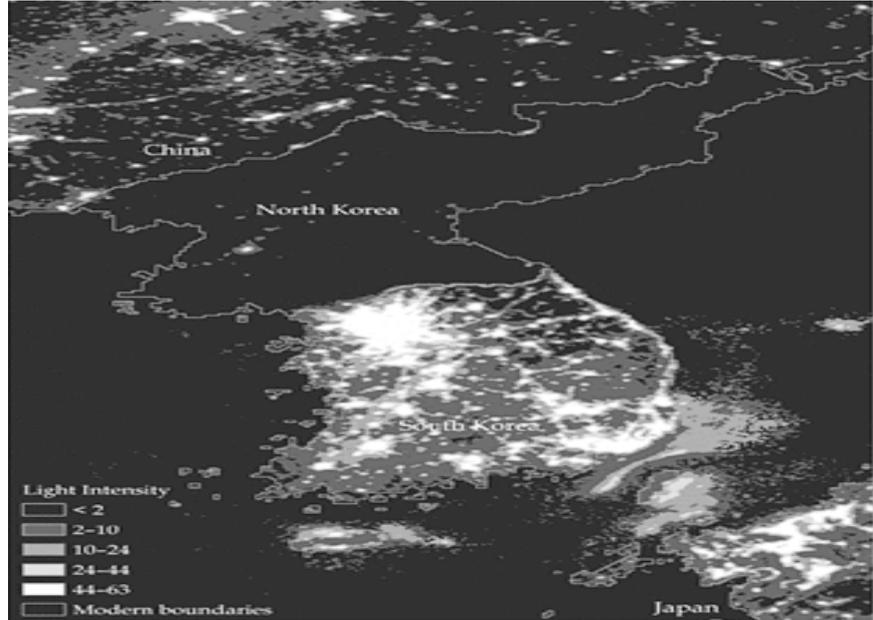
5. كوريا الجنوبية مقابل كوريا الشمالية:

² - يؤكد Acemoglu et al. (2005a,b) ان نوعية المؤسسات السياسية القائمة في الفترة الحالية تحدد توزيع السلطة السياسية بين حكم القانون (السلطة الرسمية) و بين حكم الواقع (السلطة غير الرسمية) في تلك الفترة، و التي تشكل المؤسسات الاقتصادية في تلك الفترة و المؤسسات السياسية في المستقبل. كما و تؤثر المؤسسات الاقتصادية الحالية على الاداء الاقتصادي و توزيع الموارد المستقبلي. في المقابل، يؤثر التوزيع المستقبلي للموارد و المؤسسات السياسية المستقبلية على التوزيع اللاحق للسلطة السياسية، المؤسسات الاقتصادية و الاداء الاقتصادي. ومن الممكن أن تقارن الثروات التي صنعها روح المشاريع الابتكارية في البلدان التي تخضع لسيادة القانون بالثروات التي تأتي عن طريق الفساد والابتزاز والامتيازات في البلدان الأخرى.

إن المؤسسات الاقتصادية هي بالتأكيد حاسمة بالنسبة للازدهار. والأمثلة التي يمكن تقديمها مقنعة في هذا الجانب. بداية بالحديث عن Nogales ، وهي مدينة انقسمت إلى قسمين من خلال السياج الذي يفصل المكسيك عن الولايات المتحدة. ونجد أن Nogales الأمريكية هي أغنى تقريباً بثلاث مرات من القسم المكسيكي. ويمكن تكرار الأمثلة التي من هذا القبيل، على سبيل المثال يمكن أن نقارن بين كوريا الجنوبية والشمالية. ففي الوقت الذي تتمتع فيه كوريا الجنوبية بمستويات معيشية مماثلة للمملكة المتحدة أو فرنسا، لا تزال كوريا الشمالية تسجل مستويات معيشية مقاربة لتلك الموجودة في بلدان افريقيا جنوب الصحراء - حيث تمثل اقل من عشر متوسط مستوى المعيشة في كوريا الجنوبية. ويجراء مقارنة بسيطة لمؤشر الصحة في البلدين، نجد ان صحة المواطن الذي يعيش في كوريا الشمالية في اسوا حال مقارنة مع جاره في الجنوب، حيث من المتوقع ان يعيش اقل من 10 سنوات مقارنة بأبناء عمومته جنوب خط عرض 38°³.

تظهر الخريطة 1.2 بطريقة دراماتيكية الفجوة الاقتصادية الواسعة بين الكوريتين، حيث توضح شدة الضوء (استخدام الكهرباء، الطاقة) ليلا من صور الاقمار الصناعية لكلا البلدين. بشكل مثير للدهشة، نلاحظ ان كوريا الشمالية تقريبا مظلمة تماما بسبب عدم وجود الكهرباء (مصدر الطاقة الضروري للقيام بأي نشاط بشري، اقتصادي)، على عكس كوريا الجنوبية التي تشتعل من الضوء.

الشكل 02. الضوء في كوريا الجنوبية و الظلام في كوريا الشمالية



Source : Acemoglu and Robinson. (2012)

يوثق التاريخ ان هذه الفوارق في مستويات المعيشة ليست قديمة ، على الاقل لم تكن موجودة قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. بعد عام 945 ، تبنى الشمال والجنوب حكومات ذات ايدولوجيات متناقضة، انتهجت سياسات مختلفة تماما في تسيير

³ - بتاريخ 15 اوت 1945 - تاريخ الاستسلام غير المشروط لليابان بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، تم تقسيم المستعمرة اليابانية سابقا - كوريا الى منطقتي نفوذ وفقا لخط عرض 38 ° . حيث كان الجنوب يدار من قبل الولايات المتحدة (المعسكر الليبرالي) ، اما الشمال من قبل الاتحاد السوفياتي سابقا (المعسكر الشيوعي). في جوان 1950 ، بعد 5 سنوات من السلام الهش بين الجبهتين -في ظل الحرب الباردة - غزا الجيش الكوري الشمالي الجنوب ، لتستمر الحرب 3 سنوات مخلفة دمارا شاملا في المنطقة.

اقتصادياتها. ففي بدايات كوريا الجنوبية، تم تشكيل مؤسسات اقتصادية وسياسية من قبل المناهض للشيوعية Syngman Rhee (1948 - 1960) - ذات شهادات عليا من جامعتي هارفارد وبرينستون - الذي انتخب رئيسا للبلاد عام 1948 بدعم كبير من الولايات المتحدة. في بداية تأسيس الدولة، لم تكن كوريا الجنوبية ديمقراطية كما هي عليه الآن، على الأقل خلال فترتي كل من Rhee وخليفته الشهير الجنرال Park Chang - Hee (1962-1979)، اللذان عرفا كرئيسين مستبدين. لكن رغم ذلك، اعتمد كلا الديكتاتوريين نظام رأسماليا مبني على اقتصاد السوق والملكية الخاصة. بعد عام 1962، قام Park بتجنيد كل اجهزة الدولة لتحقيق نمو اقتصادي سريع، وتوجيه الاعانات (المادية، الضريبية، والمعنوية) للشركات التي اتت بعد ذلك بثمارها.

اما الوضع شمال خط العرض 38 ° كان مختلفا تماما، حيث نصب Kim II Sung (1948-1994) - الزعيم الشيوعي المناهض لليابان خلال الحرب العالمية الثانية - نفسه ديكتاتورا بحلول عام 1948. وبمساعدة من الاتحاد السوفياتي، قام بإدراج نموذج جامد لاقتصاد مخطط مركزيا كجزء مما كان يسمى بـ " نظام Juche"، الذي يحظر بالكامل الملكية الخاصة وقيادة الاسواق، كما تم الحد من الحريات ليس في السوق فقط، بل ايضا في كل مجالات حياة المواطنين - باستثناء الحاشية القليلة المحيطة بالنخبة الحاكمة لعائلة Kim II Sung و لاحقا ابنه Kim Jong- il (1994-2011) وحاليا حفيده Kim Jong-un). لا ينبغي ان ندهش من ظهور الفوارق الشاسعة في الثروات الاقتصادية بين كوريا الجنوبية والشمالية بعد الحرب العالمية الثانية. فالعديد من الاقتصاديين يعتبرون ان سياسة الاقتصاد الموجه التي تبناها Kim II Sung كانت فاشلة بكل المقاييس في دفع عجلة التنمية لكوريا الشمالية، وقل ما يقال عنها انها " كارثية"، جعلت البلاد بمواطنيها يعانون فترات من المجاعة المتكررة؛ بسبب فشل الانتاج الصناعي في الاقلاع، الى جانب انهيار في الانتاجية الزراعية ايضا (Acemoglu and Robinson, 2012). فالافتقار الى الملكية الخاصة يعني ضمنا عدم وجود الحافز لدى الافراد للقيام بالاستثمارات وبذل المزيد من الجهود لرفع او الحفاظ على الانتاجية. كما انه في ظل وجود نظام قمعي، خلق بيئة معادية للابتكار وتبني التكنولوجيا الجديدة. ومن الواضح انه لم ولن يكن لدى Kim II Sung وخلفائه واتباعهم اي نية للقيام بإصلاح النظام، او بإدخال الملكية الخاصة والاسواق والعقود الخاصة او تغيير المؤسسات الاقتصادية والسياسية، الامر الذي يجعل كوريا الشمالية تقبع في الركود الاقتصادي المظلم.

على نقيض ذلك، شجعت المؤسسات الاقتصادية في كوريا الجنوبية على الاستثمار و التجارة، كما قام السياسيون الكوريون بالاستثمار في التعليم، محققين بذلك معدلات عالية نحو الامية والتمدرس استفادت منها الشركات الكورية لتنمية قدراتها التكنولوجية من اجل الرفع من قدراتها التنافسية. كما شجعت السياسات السليمة المتعاقبة والمرنة على الاستثمار والتصنيع، ترقية الصادرات ونقل التكنولوجيا، مكنت كوريا من ان تصبح واحدة من اقتصاديات " المعجزة" في شرق آسيا وواحدة من أكثر البلدان تحقيقا لمعدلات النمو السريع في العالم.

الخاتمة:

لا يمكن تحقيق الأهداف المنشودة إلا من خلال بناء وتطوير مؤسسات فعالة لإنجاح سياسات الإصلاح والانفتاح الاقتصادي فعلى سبيل المثال تطور المؤسسات القضائية يعزز استقلالية القضاء مما يؤدي إلى توفير خدمات تتناسب مع الحاجات الاقتصادية خاصة في مجال فصل النزاعات المالية والاستثمارية، التفكير في تقوية المؤسسات التعليمية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب.

انه بعد أكثر من نصف قرن، أدى نمو كوريا الجنوبية و ركود كوريا الشمالية الى اتساع فجوة الدخل بين شطري بلد كان موحدًا. وعلى الرغم من تقاسم سكان البلدين نفس الجغرافيا ، نفس الثقافة والقيم الآسيوية، إلا ان اختلاف المؤسسات الموجود في البلدين ساهم بشكل كبير في تباين الأداء الاقتصادي للكورتين خلال 60 سنة الماضية.

قائمة المراجع

- Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012). *Why Nations Fail: The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty*. New York: Crown Publishers.
- Acemoglu, D. (2007). The Form of Property Rights: Oligarchic versus Democratic Societies, Forthcoming in the *Journal of the European Economic Association*.
- Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2001). The colonial origins of comparative development: an empirical investigation, *American Economic Review*, Vol.91 (5), 1369-1401.
- Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2002). Reversal of Fortune: Geography and Institutions in the Making of the Modern World Income Distribution, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.117, 1231-1294.
- Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2005a). Institutions as the Fundamental Cause of Long- Run Growth, *Handbook of Economic Growth*, Vol.1, 385-472.
- Acemoglu, D., Johnson, S. and Robinson, J. (2005b). The Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change and Economic Growth, *American Economic Review*, Vol.95, 546-579.
- Acemoglu, D., Johnson, S., Robinson, J. and Yared, P. (2005c). From Education to Democracy, *AEA Papers and Proceedings*, Vol.95 (2), 44-49.
- Aixala, J. and Fabro, G.(2007). A model of growth augmented with Institutions, *Economic Affairs*, Vol. 27, 71-74.
- Aixala, J. and Fabro, G. (2007). Does the impact of institutional quality on economic growth depend on initial income level ? , *Economic Affairs*, Vol.28, 45-49.
- Barro, R. (1996). Democracy and Growth, *Journal of Economic Growth*, Vol. 1, 1-27.
- Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., and Levine, R. (2001). Legal theories of financial development, *Oxford Review of Economic Policy*, Vol.17 (4), 483-501.
- Butkiewicz, J. and Yanikkaya, H. (2006). Institutional quality and economic growth: maintenance of the rule of law or democratic institutions, or both? , *Economic Modelling*, Vol. 23, 648-661.
- Chong, A. and Calderon, C. (2000). Causality and feedback between institutional measures and economic growth, *Economics and Politics*, Vol.12, 69-81.
- Efendic, A., Pigh, G., and Adnett, N.(2011). Institutions and economic performance: a meta-regression analysis, *European Journal of Political Economy*, Vol.27, 586-599.
- Dollar, D. and Kraay, A. (2003). Institutions, trade and growth, *Journal of Monetary Economics*, Vol. 50, 133-162.

- De Long, J. and Shleifer, A. (1993). Princes and merchants: city growth before the industrial revolution, *Journal of Law and Economics*, Vol.36, 671-702.
- Djankov, S., La Porta, R. Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2002). The Regulation of Entry, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.117 (1), 1-37.
- Easterly, W. (2001), *The Elusive Quest for Growth: Economists' Adventures and Misadventures in the Tropics*, Cambridge, MA: The MIT Press.
- Easterly, W. and Levine, R. (2003). Tropics, Germs, and Crops: How Endowments Influence Economic Development, *Journal of Monetary Economics*, Vol.50 (1), 3-39.
- Engerman, S. and Sokoloff, K. (2001). Inequality, Institutions, and Differential Paths of Growth Among New World Economies, *Working Paper*, University of California, Los Angeles.
- Flachaire, E. Penalosa, C. and Konte, M. (2013). Political versus economic institutions in the growth process, *Journal of Comparative Economics*, 1-18.
- Glaeser, E. and Shleifer, A. (2002). Legal origins, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 117(4), 1193-1229.
- Glaeser, E., La Porta, R. Lopez- de- Silanes, F. and Shleifer, A. (2004). Do Institutions Cause Growth? , *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 271-303.
- Greif, A. (1994). Cultural beliefs and the organization of society: A historical and theoretical reflection on collectivist and individualist societies, *Journal of Political Economy*, Vol.102 (5), 912-950.
- Greif, A. (2006). *Institutions and the path to the modern economy; lessons from medieval trade*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Haggard, S. and Tiede, L. (2011). The rule of law and economic growth: where are we? , *World Development*, Vol.39, 673-685.
- Hall, R. and Jones, C. (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others? , *Quarterly Journal of Economics*, Vol.114 (1), 83-116.
- Huynh, K. and Jacho-Chavez, D. (2009). Growth and governance: a Non parametric analysis, *Journal of Comparative Economics*, Vol.37, 121-143.
- Jones, B. and Olken, B. (2005). Do leaders matter? National leadership and growth since World War II, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.120, 835-864.
- Knack, S., and Keefer, P. (1995). Institutions and Economic Performance: Cross- country Tests using Alternative Institutional Measures, *Economics and Politics*, Vol. 7(3), 207-227.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. Shleifer, A., and Vishny, R. (1998). Law and finance, *Journal of Political Economy*, Vol.106, 1113-1155.
- La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., and Shleifer, A. (2008). The economic consequences of legal origin, *Journal of Economic Literature*, Vol. 46(2), 285-332.
- Larsson, A. and Parente, S. (2011). Democracy as a middle ground: a unified theory of development and political regimes. mimeo.
- Law, S. Lim, T. and Ismail, N. (2013). Institutions and economic development: A Granger causality analysis of panel data evidence, *Economic Systems*, Vol. 37, 610-624.
- Lee, K. and Kim, B. (2009). Both institutions and policies matter but differently for different income groups of countries: determinants of long-run economic growth revisited, *World Development*, Vol.37, 533-549.
- Lipset, S. (1960). *Political Man: The Social Basis of Modern Politics*. Doubleday, New York.
- Mauro, P. (1995). Corruption and Growth, *Quarterly Journal of Economics*, Vol.110, 681-712.
- Maseland, R. (2013). Parasitical cultures? The cultural origins of institutions and development, *Journal of Economic Growth*, Vol. (18), 109-136.
- Neyapti, B. (2012). Modeling institutional evolution, *Economic Systems*, Vol. 37, 1-16.
- North, D. (1981). *Structure and Change in Economic History*, New York: Norton.
- North, D. (1990). *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. New York: Cambridge University Press.
- Olson, M. (1996). Distinguished lecture on economics in government: big bills left on the sidewalk: why some nations are rich, and others poor, *Journal of Economic Perspective*, Vol.10, 3-24.
- Paakkonen, J. (2010). Economic freedom as driver of growth in transition, *Economic Systems*, Vol.34, 469-479.

Peyton, K. and Belasen, A. (2012). Corruption in emerging and developing economies: evidence from a pooled cross-section, *Emerging Markets Finance and Trade*, Vol.48, 29-43.

Persson, T. (2004). Consequences of constitutions, *Journal of the European Economic Association*, Vol.2, 139-161.

Persson, T. and Tabellini, G. (2006). Democracy and development: the devil in the details, *American Economic Review*, Vol.96, 319-324.

Raiser, M. (2001). Institutions, social norms and economic development, *Economic Systems*, Vol.25, 405-408.

Rodrik, D. Subramanian, A. and Trebbi, F. (2004). Institutions Rule: the Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development, *Journal of Economic Growth*, Vol.9, 131- 165.